مجلس إدارة
نقابة مقاولي الأشغال العامة
والبناء اللبنانية

التقرير السنوي للعام 2019

1965 - 2020

الفهــرس

➢ المقدمة	4
➢ زيارة وفد النقابة الى وزير المـال وحاكم مصرف لبنان	7
➢ مذكرة تفاهم وإنشاء هيئة تصنيف موحدة تؤمّن المساواة	9
➢ زيارة للجنة المال والموازنة في مقر المجلس النيابي	11
➢ موقف للنقابة من الاحداث الطارئة والتي تعنى مباشرة بقطاع المقاولات	12
➢ وزارة المال تبدأ بتسديد تدريجي للمستحقات	13
➢ اجتماع في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تحت عنوان: "الدعم الفني لتعزيز الممارسة العملية في التعليم المهني والتقني"	13
➢ وزير الأشغال العامة والنقل يزور مقر النقابة	14
➢ اللقاء مع فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون	15
➢ وزير البيئة يزور مقر النقابة	16
رأي النقابة بخصوص المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات والذي أودعته أمانة بين يدي وزير البيئة	16
➢ ورشة عمل للمقاولين تبحث ملف التعليم المهني وآفاقه الجديدة في قطاع البناء	17
➢ إستمرار مقاطعة المناقصات المموّلة محلياً	18
➢ اتحاد المقاولين العرب بحث مشاركة المقاولين بمشاريع إعمار الدول العربية	19
➢ نقابة المقاولين ذكّرت بمطالبها ودعت لتضمين الموازنة خفضاً حقيقياً للنفقات	19
➢ زيارة وفد النقابة الى مقر مجلس الانماء والاعمار ولقاء رئيسـه	20
➢ ورشة عمل حول المهارات والمهن في الأشغال العامة برعاية نقابة المقاولين	21
التوصيات التي أسفرت عن ورشة العمل حول المهارات والمهن في قطاع الأشغال العامة وفق التالي:	23
ـ توصيات للحكومة وصانعي السياسة	23
ـ توصيات لمعاهد التدريب والتعليم	23
ـ توصيات للمؤسسة الوطنية للإستخدام	23
ـ توصيات للقطاع الخاص	24

➢ صرخة الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المقاولين: مستحقاتنا أو الاعتصامات المفتوحة	24
المقررات	26
➢ زيارة وفد النقابة الى وزير العمل	26
➢ مؤتمر صحفي: الضغط بالشارع لدفع المستحقات والمطالبة بهندسات مالية للمقاولين	28
المقالع والكسارات	28
الحفريات والنقل	29
مطالب المقاولين	29
➢ تلزيم البرنامج الإلكتروني لتصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس	30
➢ المقاولين أثنت على تفعيل العلاقات اللبنانية ـ الاماراتية	31
➢ وفد النقابة يزور نقابة المحامين للتهنئة	32
❖ بنك المعلومات	33
❖ مجلة المقاول اللبناني	33
❖ صندوق التعاضد الاستشفائي	34
➢ الخاتمة	35

المقدمــة

حضرات الزملاء الكرام،

عمـــلا بأحكـــام المـــادة 32 مـــن النظـــام الـــداخلي للنقابـــة، تنعقـــد الجمعيـــة العمومية مرة كل سنة بناء على دعوة النقيب في اجتماع عادي.

أ – للتـــداول فـــي التقريـــر الســـنوي المخـــتص بأعمـــال مجلـــس الإدارة عـــن أعمـــال سنة 2019.

ب – للمناقشـــة فـــي موازنـــة العـــام 2020 التقديريـــة وفـــي تنفيـــذ ميزانيـــة العـــامين الســـابقين (2018 و2019)، والتصـــديق علـــى قطـــع حســـابات الســـنة الماضية، وإبراء ذمة اعضاء مجلس ادارة النقابة.

ج – لتعيين مراقب للحسابات.

د – انتخاب ستة اعضاء للمجلس التأديبي مراعاة لنص المادة 62 من النظام الداخلي للنقابة

هـ – بحث مواضيع مختلفة.

حضرات الزملاء الكرام،

نجتمـــع هـــذا العـــام لنقـــيّم معـــا اعمـــال مجلـــس ادارة النقابـــة عـــن العـــام المنصـــرم. ويســـعدني، قبـــل عـــرض محصـــلة اعمـــال المجلـــس لعـــام 2019، الترحيـــب بكـــم باســـمي وبإســـم اعضـــاء مجلـــس ادارة النقابـــة وشـــكركم علـــى حضـــوركم هـــذا اليـــوم للمشـــاركة فـــي هذه الجمعية العمومية.

ايها السادة،

فـــي بدايـــة ســـنة 2019، وبعـــد صـــعوبة تـــأليف دام تســـعة اشـــهر، تشـــكلت الحكومـــة الجديـــدة فانعكســـت أجـــواء إيجابيـــة علـــى الوضـــع العـــام، وكـــان مـــن المنتظـــر أن تـــتمكن مـــن مواجهـــة تحـــديات الإصـــلاحات المطلوبـــة للحصـــول علـــى الـــدعم الـــدولي والقـــروض التي لحظها مؤتمر "سيدر".

وقد كان لي كرئيس لنقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية موقفا مرحباً بهذه الخطوة المباركة والتي هي في غاية الأهمية لأنها تشكل المدخل الاساسي للبدء باتخاذ القرارات والاجراءات التي من شأنها إعادة البلد الى طريق التعافي والنهوض. كما ضرورة إقرار خطة عمل ورؤية موحدة لمعالجة المشكلات المتراكمة، كي تعود الثقة بالبلد فتخلق جو محفز للاعمال وللاستثمار في مختلف المجالات خصوصا العقارات والمقاولات.

لكن، للأسف لم تستطع الحكومة الإيفاء بتحقيق البيان الوزاري والقيام بالإصلاحات الضرورية، نظراً للإشتباك السياسي الذي عطّل عمل الحكومة وشلّ الإدارات وبالتالي لم تأخذ هذه الأخيرة قرارات تحاكي الأزمة التي يمر بها البلد.

ما بعد السابع عشر من تشرين الأول ليس كما قبله، إذ أنه من الصعب مقاربة الأمور الداخلية اللبنانية كما كانت تتم مقاربتها قبله. فثمة جدران سقطت في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية!

الطريقة التي خرج بها الشعب اللبناني إلى الطرقات والساحات والشوارع عكست، بما لا يقبل الشك، عدم رضاه عن الإدارة السياسية للوضع الداخلي خصوصاً في المجالات الاقتصادية والمالية وخوفه المبرّر من الإنهيار الذي لاحت تباشيره الأولى من خلال فقدان العملات الصعبة وتفاوت أسعار صرف الدولار الأميركي بعد نحو ثلاثة عقود من الاستقرار النقدي وثبات سعر صرف الليرة اللبنانية.

أي حكومة جديدة لا تضع في سلم أولوياتها إستعادة الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني ستواجه بدورها مصاعب مالية جمة ستفرضها الوقائع المالية والنقدية الصعبة التي وصلت إليها البلاد.

كما أن أي حكومة جديدة يفترض بها المباشرة بخطوات جدية وفورية لإعادة بناء ثقة الخارج بلبنان وترميم علاقاته الدولية عموماً والعربية خصوصاً لما لها من إنعكاس إيجابي على الإقتصاد اللبناني بشكلٍ مباشر.

أمـــا علـــى صـــعيد المقـــاولات فالحالـــة الصـــعبة التـــي تعيشـــها شـــركاتنا غيـــر مســـبوقة، فالإختنـــاق المـــالي يكـــاد يقضـــي علـــى هـــذه الشـــركات ويفلّـــسها ويضـــرب أسسهـــا ويشـــرّد عـــائلات العـــاملين فيهـــا. فمـــا يحصـــل مـــن تـــأخير متمـــادي فـــي تســـديد كشـــوفات ومســـتحقات المقـــاولين يرهـــق هـــذه الشـــركات بالفوائـــد المصـــرفية ويحـــول دون إمكانيـــة المحافظة على وجودها.

نقابـــة المقـــاولين دقـــت نـــاقوس الخطـــر، وهـــي فـــي حركـــة دائمـــة لا تهـــدأ. النقابـــة لـــم توفّـــر جهداً لمتابعة هذه الأزمة المتفاقمة ولن تتراجع عن القيام بكل ما يلزم إحقاقاً للحق.

واجـــه المقـــاولون فـــي شـــهري شـــباط وآذار الماضـــيين خضـــة ماليـــة نتيجـــة توقـــف وزارة المـــال عـــن دفـــع المســـتحقات، مـــا ولّـــد شـــعوراً بأزمـــة حقيقيـــة فـــي شـــركاتهم ومؤسســـاتهم، دفعـــت النقابـــة الـــى رفـــع الصـــوت وتنشـــيط تحركهـــا بإتجـــاه المســـؤولين المعنيـــين، مـــا أدى الى تسليط الضوء على واقع القطاع الذي يعاني منذ عدة سنوات.

➢ زيارة وفد النقابة الى وزير المــال وحاكم مصرف لبنان

بتاريخ 24 كانون الثاني 2019، جال وفد من النقابة برئاسة المهندس مارون الحلو، على وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه، وعرض معهما هواجس النقابة، ولا سيما تفاقم أوضاع الشركات والمشاكل التي تواجه القطاع نتيجة التراجع الاقتصادي، والتأخر في تسديد المستحقات المترتبة لهم على الدولة.

بداية، عرض الحلو للوزير خليل وضع المقاولين والقلق الذي ينتابهم في ظل الانحدار الاقتصادي الذي ينعكس جموداً في أعمال المقاولات والتطوير العقاري، مركزاً على المشكلة الاساسية والمتمثلة في عدم قبض الشركات مستحقاتها من الدولة في الوقت المحدد، إضافة الى الخسائر التي يتكبّدها المقاولون بسبب الديون الكبيرة المستحقة عليهم للمصارف.

جاء ردّ الخليل مطمئناً، إذ أكّد ان مستحقات المتعهدين لدى وزارتي الأشغال والطاقة ستسدد قريباً.

بعد الاجتماع تحدّث الحلو قائلاً: إن القطاع يمر بمرحلة صعبة، بينما نشهد اليوم توقفاً شبه كلي للاستثمارات. وأشار الى أن ارتفاع معدلات الفوائد ساهم الى حد كبير في هذا الوضع، إذ بات المستثمر يفضل إيداع أمواله لدى المصارف بدلا من توظيفها في مشاريع البناء وسواها، كما لفت الى انه لم يتم تأمين سوى بعض التمويل لتنفيذ مشاريع تشكل حاجة ماسة، لاسيما المدارس والمستشفيات، وهذا الأمر لا يبشّر بالخير للمستقبل.

كما أشار الحلو الى أن الاجتماع مع وزير المال تطرق أيضا الى مستحقات المقاولين لدى مجلس الانماء والاعمار، والتي لم يتم تسديدها طوال الاشهر الستة الماضية بسبب عدم توافر الأموال. أوضح الوزير خليل أن السبب يعود الى وجود أولويات للدولة اللبنانية، وهي دفع الرواتب والأجور وخدمة الدين. وعد الخليل الوفد بتسديد مستحقات حزيران 2018 خلال فترة 15 يوما ومستحقات تموز وآب وأيلول 2018 خلال الشهرين المقبلين.

في ختام الاجتماع، طالب وفد النقابة الوزير خليل بعدم تلزيم الدولة مشاريع جديدة قبل تسديد كامل المستحقات المتوجبة عليها، لأن المقاولين يتحملون فاتورة الفوائد الكبيرة بسبب التأخير في الدفع، وبسبب سعي المصارف لاسترجاع ديونها من السوق بأسرع وقت ممكن بغية توظيفها بسندات في مصرف لبنان مع فوائد مرتفعة بعيدا عن استراتيجيتها السابقة القائمة على الدخول في مشاريع تمويلية جديدة".

أما زيارة مصرف لبنان، في 24 كانون الثاني 2019، فقد بحث وفد النقابة مع الحاكم رياض سلامه في الوضعين الاقتصادي والمصرفي وتأثير ارتفاع الفوائد على ديون المقاولين.

بعد الاجتماع، صرّح الحلو: طمأننا سلامه الى أنه سيخصص مبلغ 500 مليون دولار لتمويل المنازل السكنية لذوي الدخل المحدود، الأمر الذي سيعيد الحركة الى عجلة السكن والبناء. في موضوع معدلات الفوائد المرتفعة والتي تؤثر سلبا على ديون المقاولين، فإن حاكم مصرف لبنان أوضح للوفد أن الفوائد ارتفعت عالميا وفي لبنان سجلت زيادة ملحوظة لأن نسبة المخاطر أعلى منها في سائر الدول.

أصدر مجلس نقابة المقاولين بعد اجتماعه بياناً طالب فيه "الدولة والقطاع المصرفي بإعادة تقييم كافة القرارات المتعلقة بهذا القطاع الذي يشكل اكثر من 30% من حجم اقتصاد الوطن. وجاء في البيان: "يشهد قطاع المقاولات ظروفاً صعبة وغير مسبوقة، بدأت معالمها الكارثية تظهر منذ اكثر من سنة، مع توقف الدولة اللبنانية عن سداد معظم مستحقات المقاولين، ما جعل النقابة تعقد اكثر من جمعية عمومية استثنائية اتخذت فيها قرارات تصعيدية متتالية، أسفرت عن توقيف الاعمال في بعض المشاريع، ومقاطعة المناقصات الممولة محلياً. الا ان المقاولين تفاجؤوا بتعميم صادر عن المصارف يقضي بإلغاء التسهيلات الممنوحة لتنفيذ كافة المشاريع، ومن الواضح ان هذا القرار قد اتخذ بعد التنسيق في ما بينها، مع العلم ان مقبوضات المقاولين متنازل عنها للمصارف الأمر الذي أدى الى ارجاع سيل من الشيكات الصادرة الى العمال والموردين، وتعتبر هذه الخطوة رصاصة الرحمة التي اطلقت على القطاع ما جعله في طريق الانهيار.

كما ان المصارف لا تقوم بتحويل المقبوضات بالليرة اللبنانية الى الدولار مع ان جميع مدفوعات المتعهدين والموردين هي بالدولار الأميركي. إضافة الى ذلك فقد توقفت المصارف عن تحويل الاعتمادات أو المدفوعات الى الخارج كليا، وهذا ما يؤثر سلباً على مشاريع القطاعين العام والخاص ويرغم المقاولين على التوقف عن العمل.

وبعد التداول بالمستجدات التي يواجهها القطاع قرر مجلس الإدارة بالإجماع ما يلي:

1. توقيف العمل في كافة المشاريع في القطاعين العام والخاص حتى تسديد المستحقات من قبل الدولة وأرباب العمل وعودة المصارف عن قراراتها التعسفية المتخذة من دون سابق انذار.
2. مطالبة الدولة وأصحاب العمل بتوقيف مهل المشاريع وتسديد المستحقات، وإن النقابة تحتفظ بحقها بدعم المقاولين أمام كافة المراجع القضائية حتى يتم تسديد كافة الحقوق العائدة لهم والتعويض عن الضرر اللاحق بهم.
3. مطالبة جمعية المصارف والبنك المركزي، بالعودة عن قرارهما بالغاء التسهيلات وصرف الشيكات المرتجعة بعد عرضها.

وأشار البيان الى أن النقابة كلفت مكاتب استشارية قانونية لإعداد مشروع قانون تقترح فيه إحالة كافة النزاعات حول عقود المقاولات الى مجالس تحكيمية متخصصة إحقاقاً للعدالة.

كما وأكدت النقابة دعمها كل المقاولين في قضاياهم المحقة كما أنها تقف الى جانب الدولة في محاربة الفساد ولكنها تربأ وتناشد القضاء عدم التعرض للمقاولين من دون دليل حاسم.

➢ مذكرة تفاهم وإنشاء هيئة تصنيف موحدة تؤمّن المساواة

بتاريخ 19 شباط 2019، وبرعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وحضوره، أقام "إتحاد المهندسين اللبنانيين" و" نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية" حفل توقيع مذكرة التفاهم في السراي الحكومي حضره وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس والإتصالات محمد شقير وعدد من النواب، بالإضافة الى رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر، مدير عام الطرق والمباني المهندس طانيوس بولس، نقيب المهندسين في بيروت المهندس جاد تابت، نقيب المهندسين في الشمال المهندس بسام زيادة ونقيب المقاولين المهندس مارون الحلو وأعضاء مجالس النقابات ونقباء سابقين وحشد من المهندسين والمقاولين.

يعتبر مرسوم التصنيف الجديد رقم 9333 الصادر بتاريخ 2002/12/26، المدخل الأساسي لتصنيف المقاولين وتمكينهم من المشاركة في المناقصات والإلتزامات، بما ينصف المقاولين ويعيد الحيوية الى قطاع المقاولات.

لتطبيق هذا المرسوم تمّ توقيع مذكرة التفاهم بين الدولة اللبنانية وإتحاد المهندسين اللبنانيين ونقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية لإطلاق مشروع النظم الإلكترونية الموحدة لتصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس. هذا المشروع يهدف الى إنشاء هيئة تصنيف موحدة تتمثل فيها كل الوزارات والإدارات والمجالس التي تملك صلاحيات تلزيم أشغال أو دراسات هندسية تتمثل فيها نقابة المهندسين ونقابة المقاولين. وهذه خطوة ستؤمن الشفافية والرقابة الالكترونية والمساواة بين كل المتعهدين ومكاتب الدروس، وتمنع أي تدخل في عملية التصنيف وتوحد التصنيف الرسمي في كل لبنان وتضمن معايير الجودة في كل المشاريع.

خلال الحفل، ألقى المهندس عبده سكرية كلمة تعريفية لمضمون اللقاء، ومما جاء فيها: نحتفل اليوم برعاية دولة الرئيس إطلاق "مشروع النظم الالكترونية لمرسوم تصنيف المقاولين ومكاتب الدروس، وتنبع اهمية هذا المشروع كونه الركن الاساسي الاول لتحديث قوانين و قرارات ومراسيم تحكم الصفقات العمومية ويعود تاريخ قسم منها لما قبل استقلال لبنان.

فدفتر الشروط والاحكام العامة المطبق حالياً يعود اصداره الى العام 1942، وهو مترجم عن دفتر الشروط الفرنسي الصادر العام 1917، ومرسوم التصنيف الحالي في لبنان يعود اصداره الى العام 1966 .

اذا تحكم الصفقات العمومية في لبنان نصوص قانونية عاجزة عن مواكبة المستجدات الحديثة والتطور العمراني.

أما القطاع الخاص فيلتزم معايير حديثة على صعيد دفاتر الشروط من وحي FIDIC أو من خلال التصنيف بمعايير عالمية للشركات، لذلك ازدهرت الشركات اللبنانية في القطاع الخاص وخارج الوطن وانتشرت في العالم، وخاصة في العالم العربي.

اليوم نبدأ مسيرة اصلاحية من خلال إطلاق البرنامج الالكتروني لمرسوم التصنيف، علماً أن هذا المرسوم تم الاعداد له في عهد دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري العام 2002.

المرسوم يلغي فخ الاستنسابية والمحسوبية

إستهلت كلمات حفل التوقيع مع نقيب المقاولين المهندس مارون الحلو الذي اعتبر ان هذه الخطوة من الخطوات المشتركة والنضال الطويل لنقابتين رائدتين، نقابة المهندسين ونقابة المقاولين، لمواكبة الحداثة والتطور.

هذا المؤتمر الذي يؤسس لمرحلة جديدة من اطلاق ورشة عمل شاملة يحتاجها لبنان، ويدفع عجلة النمو في البلد، وهو ما يمهد لاستقطاب الاستثمارات وتفعيلها.

كما سيسمح هذا المشروع بتجنب الوقوع في فخ الاستنسابية والمحسوبية. ويطبق المشروع معايير موحدة في كل الوزارات والمؤسسات والادارات العامة على جميع المتعهدين والاستشاريين ومن خلاله سيتم تنظيم فئات التصنيف وحصرها باثنتي عشرة فئة وست درجات واضحة لا تحمل اي التباس، سواء لجهة القطاعات والاختصاصات، أو لجهة التراتبية.

لقد تم وضع معايير تقييم علمية متطورة لكل فئة من طالبي التصنيف وتم توسيع عناصر التقييم لتطال اوسع مروحة ممكنة كالهيكل التنظيمي، والمعدات، والملاءة المالية، والخبرة والطاقات البشرية، وتوثيق كل ذلك بشكل دقيق. وسيسمح ال software المعتمد بتطبيق التقييم من دون تدخل أي مرجع أو مسؤول، مستندا فقط الى المعلومات والمعطيات الموثقة.

ينتظرنا الكثير من العمل. فبعد مرسوم التصنيف لا بد من اقرار دفتر الشروط والاحكام العامة القابع في ادراج مجلس النواب، وتطوير قانون المحاسبة العمومية واصول المناقصات. فليس مسموحاً بعد اليوم ان يتساوى المقاولون الجديون الملتزمون بدفاتر الشروط والحريصون على نوعية تنفيذ مشاريعهم، مع هؤلاء الدخلاء المتسلطين على المهنة والمستقوين بمن يعرفون وليس بما يعرفون.

ولا شك ان التصنيف المعتمد سيساعد كثيرا في هذا المجال. فلا يجوز مثلا ان يقوم مقاول واحد بكل الاعمال من طرقات وسدود وكهرباء وبنى تحتية ونفايات واتصالات ومواصلات. فالتصنيف يتيح التخصص ويسمح بزيادة عدد العاملين في القطاع، كل بحسب خبراته وتخصصه ودرجة امكاناته.

➢ زيارة للجنة المال والموازنة في مقر المجلس النيابي

بتاريخ 11 آذار 2019، قام مجلس الإدارة برئاسة النقيب مارون الحلو بزيارة للجنة المال والموازنة عُرض خلالها موضوع المستحقات المترتبة لهم على الدولة، ومنها ما هو مزمن وقديم ويبلغ 130 مليار ليرة لبنانية ويعود الى 10 سنوات. وهي عبارة عن فروقات أسعار ومصالحات وPIU ، وأخرى جديدة وتبلغ نحو 200 مليون دولار، فضلاً عن تلزيمات جديدة بقيمة 100 مليون دولار لم تدخل بعد حيز التنفيذ . أعرب رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان عن عزمه متابعة قضية مستحقات المقاولين المترتبة على الدولة اللبنانية لاسيما القديمة منها.

كما لفت كنعان الى أنه إما يجب وقف التلزيمات المحولة او ايجاد طريقة "لمد أرجلنا على قد بساطنا"، من هنا على الدولة والمجلس النيابي تحمّل هذا الوزر وبرمجته وفقاً لإمكانياتها وعدم تحميل القطاع الخاص أعباء تفوق طاقته خصوصاً في ظل الفوائد المصرفية المرتفعة والتعثّر الذي يواجهه المقاولون.
كما تعهَّد متابعة الموضوع أكان مع وزير المالية او رئاسة الحكومة من خلال وزارة الأشغال للوصول الى نتيجة مرضية بحيث يُصار الى إدراجها في الموازنة او تقسيطها وفقاً لإمكانيات الدولة والمتعهدين.
كما طلب من المقاولين تزويده بالموافقة الرسمية لوزارة الأشغال على مبلغ الـ130 مليار ليرة حتى يُبنى على الشيء مقتضاه.

تحدث النقيب حلو عن ضرورة إدراج مستحقات المقاولين في موازنة الأشغال العامة والنقل، واعتبر ان عدم تسديد هذه المستحقات لا سيما القديمة منها هو ظلماً وإجحافاً بحق مقاولين غير قادرين على تحمّل هذه الأعباء نظراً الى الفوائد المرتفعة التي تترتب عليهم للمصارف.

➢ موقف للنقابة من الاحداث الطارئة والتي تعنى مباشرة بقطاع المقاولات

بتاريخ 20 آذار 2019، تحت ضغط المشكلة المالية التي يعانيها المقاولون نتيجة عدم إقدام الدولة على تسديد مستحقاتهم المالية والتي تحولت الى ظلم وإجحاف في حقهم بسبب الأعباء الإضافية عليهم والناتجة من مؤشرات معدلات الفائدة الباهظة التي تستوفيها المصارف، عقد مجلس ادارة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية في مقر النقابة اجتماعا استثنائياً برئاسة النقيب مارون الحلو، اتُّخِذ خلاله المقررات التالية:

1. الطلب من الإدارات العامة عدم اطلاق مناقصات جديدة قبل تسديد كامل المستحقات المتوجبة على الدولة اللبنانية للمتعهد.
2. الطلب من المقاولين عدم المشاركة في المناقصات الممولة محلياً حتى لا يؤدي ذلك الى مزيد من التدهور في قطاع المقاولات.
3. الإتصال بكل المراجع الرسمية للبحث في هذا الموضوع وطلب إيجاد حلول عملية وسريعة لهذه المشكلة.
4. إبقاء إجتماعات النقابة مفتوحة لمتابعة هذا الملف الشائك.

أكّد المجتمعون أن "التلكؤ في دفع مستحقات المقاولين يؤدي الى تعثر كل القطاعات كالموردين وتجار البناء والمهندسين والموظفين والعاملين في هذا المجال.

وتأكيداً على إصرار النقابة وجديتها في العمل لحصول المقاولين على مستحقات، اعلنت في بيان لها ان متعهدي الأشغال العامة قاطعوا مناقصة انشاء مبنى الجمارك المعروضة من قبل مجلس الانماء والاعمار، بناء على قرار مجلس إدارة النقابة الذي دعا الى مقاطعة كل المناقصات المعروضة بتمويل محلي، وذلك في سياق المواقف التصعيدية التي تقودها النقابة.

وأعلن النقيب الحلو التزام جميع المقاولين بعدم تقديم عروضهم، في خطوة تضامنية تعكس مدى الصعوبات التي يمر بها القطاع. ولفت الى أن المقاولين بانتظار ما سيصدر عن مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على حقوقهم، مشيرا الى انه في حال عدم تحديد موعد لدفع المستحقات، فان مجلس إدارة النقابة سيدعو الى جمعية عمومية طارئة لتحديد التحركات التصعيدية المقبلة، وأبرزها وقف الأشغال التي يقومون بها وتعميم مقاطعة مناقصات المشاريع الممولة محليا.

➢ وزارة المال تبـدأ بتسـديد تدريجي للمستحقات

في أواخر شهر آذار 2019 باشرت وزارة المال تسديد قسم من مستحقات المقاولين، بعد توقفها عن الدفع خلال شهري شباط واذار الماضيين. إذ جرى ضخ ما بين 600 ـ 700 مليار ليرة لدفعها وفق الأولويات للمقاولين والمستشفيات والبلديات.

➢ اجتماع في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تحت عنوان: "الدعم الفني لتعزيز الممارسة العملية في التعليم المهني والتقني"

بتاريخ 21 آذار 2019، شاركت نقابة المقاولين ممثلة بالنقيب مارون الحلو والمهندس عبده سكرية في اجتماع، عقد في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في الدكوانة، تناول موضوع "**الدعم الفني لتعزيز الممارسة العملية في التعليم المهني والتقني**" وتناول اللقاء الثغرة في المهارات حيث يشكو أرباب العمل في قطاع البناء وجود تحديات أساسية مرتبطة بالموارد البشرية مثل النقص في المهارات أو انخفاض مستواها على مستوى العمال والإشراف، وعدم وجود برنامج شامل ومتناسب للتعليم المهني والتقني يوفر المهارات العملية التي تتناسب واحتياجات سوق العمل، بالإضافة الى عدم وجود شهادة لمهن قطاع البناء توضح معايير الكفاءة التي تحددّ ما يستطيع حامل الشهادة أداءه من أعمال ومهمات.
كما تطرقت النقاشات الى التحديات المطلوب التصدي لها ومن أهمها: زيادة فاعلية نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتوجهه نحو سوق العمل وتصميم التدريب الأساسي والتدريب الإضافي وفقا لاحتياجات قطاع البناء، تطوير نظام مبني على التدريب وتطوير المهارات والكفاءات المرتبطة بالمهنة كأعمال البناء والتبليط والدهان والسنكرية وتقنيات تصنيع الألمنيوم وتركيبه وصيانة المباني، والعمل في المعادن والتدفئة والتكييف، والديكور الداخلي..

➢ وزير الأشغال العامة والنقل يزور مقر النقابة

بتاريخ 27 آذار 2019، زار وزير الاشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس، مقر نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء بحضور الرئيس الفخري للنقابة الشيخ فؤاد الخازن وأعضاء مجلسها ومدير مكتب الوزير السيد شكيب خوري، وتم بحث أوضاع النقابة ومستحقات المقاولين المزمنة منذ سنوات، بالإضافة الى الوضع الإقتصادي والمالي المستجد في قطاع المقاولات في البلد.

لخّص النقيب النقاط الأساسية للمشكلة وعدد العقبات الجمة التي تمنع هذا القطاع المهم من لعب دوره. وذلك بسبب عدم وجود موازنة تشغيلية عائدة للعجز المالي، وتقتصر موازنة وزارة الأشغال العامة على الأعمال الطارئة والصيانة، وإن كان هناك بعض المشاريع فهي تتوقف وتترنح لعدم تسديد المستحقات. كما أشار الى أن "الاستثمار الداخلي متعثر في القطاع الخاص ومتوقف خارجياً بسبب الوضع الاقتصادي السيئ ولعدم وجود دورة اقتصادية طبيعية، فقطاع الاسكان مجمد حتى اشعار آخر، خصوصاً في ظل غياب الحوافز والدعم من قبل الدولة".

ولفت الى ان "المالية العامة تستوفي مبالغ ضخمة من المقاولين وتجار البناء والمطورين العقاريين، فهم يقومون بواجباتهم كاملة في حين تمتنع الدولة عن اعطائهم حقوقهم البديهية. وثلث الدين لدى المصارف الذي يبلغ 22 مليار دولار من أصل 60 مليارا يعود لقطاع المقاولات والتطوير العقاري، وبذلك يمكننا القول ان القطاع يشكل 30% من الناتج المحلي".

كما دعا المقاولين الى "عدم المشاركة في المناقصات المنوي اجراؤها قبل التأكد من وجود حجز نفقات لها، وعلى الدولة الايفاء بواجباتها، كما يقوم المقاولون بدفع متوجباتهم لها. ان المقاولين لم يعد باستطاعتهم تمويل المشاريع على نفقتهم وعلى الاستدانة من المصارف بفوائد باهظة، وآن الاوان لتصحيح الخلل ورفع الظلم والاجحاف عنهم.

وختم قائلاً: "ان قرار وزير المالية وقف عقد النفقات صائب لأنه سيحدد مستقبلا نفقات الدولة ضمن الموازنة، فالنتيجة الحتمية هي أن لا مفاجآت بعدم امكانية الدفع بعد اليوم ومنها ستستقيم الامور، ولكن ماذا عن الديون المترتبة المزمنة والحديثة فإطالة الوقت قاتل، وهو يضع القطاع في خطر داهم. نحتاج جوابا واضحا وشفافا يكون قابلا للتنفيذ. علما ان تحويل المبالغ الى مجلس الانماء والاعمار متوقف منذ سنة وهي بحدها الادنى تبلغ 250 مليون دولار.

بدا الوزير فنيانوس متفهماً، كما شكر المقاولين الذين ما زالوا يتابعون إنهاء المشاريع بالمَونة التي يعملون فيها، على الرغم من كل الصعوبات وخصوصا الإنهيارات الكبيرة التي حصلت وتربط المناطق

ببعضها فضلا عن تلك التي حصلت ضمن النطاق البلدي والتي تتحمل مسؤوليتها البلديات. لا سيما وأن كلفة إصلاح هذه الإنهيارات تصل الى حدود 9 مليارات ولم تحوَّل بعد الى الهيئة العليا للاغاثة.

أضاف الوزير: ان هذا الواقع دفعني للتفكير بالإجراءات التي يجب إعتمادها، والكل يعلم أني أعلنت عن مشروع لصيانة الأوتوستردات والطرقات الرئيسية والدولية في كل لبنان، وأبلغت فخامة رئيس الجمهورية بهذا المشروع، وكلفت ثلاثة مكاتب هندسية بإعداد الدراسات اللازمة هي دار الهندسة شاعر ومشاركوه، دار الهندسة نزيه طالب وشركاه وشركة خطيب وعلمي وقد بدأوا بوضعها، لكن الإعتمادات المخصصة لهذه الدراسات لم تصرف حتى الساعة، وأنا أشكرهم وأطلب منهم المتابعة وإنجاز هذه الدراسات التي ستحول الى دائرة المناقصات لتنفيذها لاحقا.

ختاماً، أكّد الوزير فنيانوس ان ما يطرحه المقاولون مطالب محقة، وتمنى الخروج من هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن من خلال الإجراءات الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة.

➢ اللقاء مع فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون

بتاريخ 3 نيسان 2019، كانت زيارة مجلس الإدارة برئاسة المهندس مارون الحلو الى قصر بعبدا حيث عُقِد إجتماع مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون جرى خلاله عرض الاوضاع التي يعاني منها المقاولون.

وضع الوفد الرئيس عون في صورة الازمة غير المسبوقة التي يعيشها قطاع المقاولين، لا سيما بعد توقف القطاع العام والقطاع الخاص عن القيام بأي من الأعمال نتيجة الظروف الاقتصادية الراهنة، وأن هذا الواقع المؤلم يضع المقاولين عند حافة الافلاس، لا سيما وان لديهم في ذمة الدولة اكثر من 250 مليون دولار مستحقات من مجلس الانماء والاعمار ووزارتي الطاقة والاشغال، اضافة الى 100 مليون دولار عن اعمال سابقة لم تدفع بعد. وقد لمسنا كل تفهم من فخامة الرئيس للوضع الذي نعاني منه، وأبدى اهتمامه بمعالجته بعد اقرار الموازنة الجديدة وصدورها، بحيث يتم دفع المستحقات القديمة ويُتَّفق على طريقة لدفع المستحقات الجديدة. كما أعلم الوفد فخامته ان النقابة طلبت من المقاولين عدم التقدم الى مشاريع جديدة لمؤسسات الدولة الى حين تسديد المستحقات المتوجبة لهم.

➢ وزير البيئة يزور مقر النقابة

بتاريخ 3 نيسان 2019 استقبال مجلس الادارة وزير البيئة فادي جريصاتي في مقر النقابة للتشاور مع مجلس النقابة حول موضوع المقالع والكسارات.

رحّب النقيب بمعالي الوزير، وقدم بعدها عرضا حول المواضيع التي سبق للنقابة ان طرحتها منذ العام 2010 والتي تناولت المقالع والكسارات والمخططات التوجيهية وطرق الترخيص. ثم اخذ الوزير الكلام طارحاً الهدف من زيارته للنقابة والتي لخصها بالحاجة الى الاستماع الى رأي اعضاء النقابة، لا سيما من لديه مقلع او مرملة او كسارة ووزع على الحاضرين كتيبا تضمَّن مجموعة القوانين والمراسيم التي ترعى تنظيم المقالع والكسارات، والآلية المتبعة لقبول طلبات الترخيص.

كما عرض تعاونه مع وزارة الداخلية لتأمين العامل الأمني لتطبيق القوانين ومكافحة الفساد وطرح للمناقشة افكاره حول قيام الوزارة بدراسة الأنسب لتأمين الرمل اكانت عن طريق استخراجه من البحر او عن طريق استيراده من سوريا او من مصر وهنا كانت لنائب الرئيس العضو جهاد العرب مداخلة قيمة اطلع فيها الوزير عن ايجابيات وسلبيات كل اقتراح نتيجة ممارسته وخبرته في الموضوع آخذا بعين الإعتبار عوامل الجودة والنوعية واثر الإستيراد على الكلفة لتجنب ارهاق المقاولين بكلفة عالية وقد ايده في ذلك سائر اعضاء المجلس وأبدى كل منهم وجهة نظره بالموضوع فوعد الوزير بأخذ هذه العوامل بعين الإعتبار واعادة دراسة موضوع الإستيراد واهمية العامل الاقتصادي والأمني على هذه العملية لحماية القرارات الممكن اتخاذها.

رأي النقابة بخصوص المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات والذي أودعته أمانة بين يدي وزير البيئة

فيما يتعلق بموضوع المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات، لاحظت النقابة أن ما صدر عن مجلس الوزراء لتاريخه من مسودة قرار حضر المقالع والكسارات في السلسلة الشرقية، أعطى نتيجة فورية بارتفاع الاسعار وبفقدان تلك المواد الأساسية لقطاع البناء والمقاولات. كما أن هذا الموضوع يؤثر سلباً على نشاط هذا القطاع. لذلك، توجهت النقابة بكتاب الى معالي وزير البيئة تطلب عدم البت بهذا الخصوص قبل ان تبدي نقابة المقاولين رأيها. لذا، أوجزنا وجهة نظرنا عبر بعض النقاط الهامة للمخطط التوجيهي المقترح:

1. اعتماد كسارة واحدة على الاقل في كل قضاء يراعى فيها جميع الشروط البيئية الضرورية.
2. مشاركة النقابة في اللجان التي تدرس المخطط التوجيهي رغبة منها بالمساهمة في اقتراح الحلول .
3. السماح باستخراج الرمول من مجاري الانهر كافة وعدم اللجوء الى الاستيراد , واستخراج البحص والرمل بطريقة هندسية علمية تراعي الشروط البيئية والسلامة العامة .

➢ ورشة عمل للمقاولين تبحث ملف التعليم المهني وآفاقه الجديدة في قطاع البناء

واصلت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية مواكبتها دعم "برنامج الدعم الفني لتعزيز الممارسة العملية في التعليم المهني والتقني في لبنان" (PROVTE)، فنظمت بتاريخ 11 نيسان 2019، ورشة عمل حول موضوع تعريف المهن وتطوير المعايير المهنية الوطنية في مقر النقابة بحضور المدير العام للتعليم المهني والتقني السيدة سلام يونس، نقيب المقاولين المهندس مارون الحلو، نقيب المهندسين السابق الدكتور بلال العلايلي، عضو مجلس نقابة المقاولين المهندس عبده سكرية بصفته عضواً منتدباً من النقابة، السيدة ندى ملكي وأنزو شولا من مشروع giz والمسؤولين في وزارة التعليم المهني والتقني وحشد من شركات المقاولات المهتمة بالمشروع.

إستهل الإجتماع بكلمة للنقيب الحلو أكد فيها إستعداد النقابة كي تكون يداً بيد مع المسؤولين في مشروع برنامج الدعم الفني لتعزيز الممارسة العملية في التعليم المهني والتقني في لبنان، لأن تدريب اليد العامة الفنية المتخصصة وتأهليها تمس عمق المهنة في قطاع المقاولات.

كما اشار الحلو الى أن قطاع المقاولات يحتاج الى الاف اليد العاملة، لهذا فإن الأعداد التي سيجري تدريبها يمكن لقطاعنا إستيعابها، خصوصاً وأن لدى الشباب اللبناني القدرة على التعلم والتطور أسرع من غيره، لكن المؤسف أن العامل اللبناني يفضل إدارة العمل فيما يترك التنفيذ للعامل الأجنبي ما يجعل الأخير يستفيد من الإقتصاد اللبناني أكثر من العمال اللبنانيين أنفسهم.

وختم النقيب الحلو بالتأكيد على أن مشروع التعليم المهني والتقني، مشروع وطني واذا نجحنا فيه نشجع الشباب اللبناني على البقاء في لبنان والإطمئنان الى فرص العمل التي ستؤمن لهم، وقد آن الآوان لنجاح ورشة العمل في هذا القطاع التعليمي المهم.

كما كانت كلمة للمهندس عبده سكرية الذي اعتبر ان نقابة المقاولين تنظر بإيجابية الى اي مشروع هادف ومنتج ومثمر، وان النقابة مستعدة للمساعدة وفي تقييم الطلاب وتدريبهم ايضاً. وتمنى أخيراً على المسؤولين في giz تحديد نوعية المساعدة التي يريدونها من النقابة.

أما المديرة العامة للتعليم المهني والتقني السيدة سلام يونس فأكدت في مداخلتها ان إي إنطلاقة ناجحة للتعليم المهني والتقني يجب أن تكون مبنية على وجود شراكة بين القطاعين العام والخاص، ونحن كمديرية عامة للتعليم المهني والتقني وبالنسبة لكل الاختصاصات لا يمكننا انجاز شيء بمفردنا، وما يحصل اليوم هو افضل نموذج لدفع التعليم المهني والتقني قدماً، فمن دون الشراكة ووجود دراسة لحاجات سوق العمل التي يجب أن تتم بالتنسيق مع النقابة المعنية او بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال رأيه في الموضوع، فإن أي برنامج نسعى لتطبيقه نظرياً او عملياً لا قيمة له، لهذا يجب ان نحدد ما هي المهارات والعِلم المطلوبين حتى يستفيد الطلاب من المرحلة الدراسية ويجدوا عملا عند تخرجهم.

➢ إستمرار مقاطعة المناقصات المموّلة محلياً

على الرغم من كل المحاولات والاتصالات بالمعنيين، أسفت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية لقرار وزارة المال رفض طلبها إجراء تسوية بين مستحقات المقاولين والغرامات والضرائب المتوجبة عليهم واصفة القرار بغير العادل. وسألت كيف سيسدد المتعهدون ضرائب عن مستحقات لم تدفع لهم عن مشاريع تمّ تنفيذها؟ .

وأعلنت في بيان لها أصدرته في 17 نيسان 2019، تفهّمها لعمق الأزمة المالية التي وصلت اليها البلاد، الا أنها في الوقت نفسه لا يمكنها القبول بعدم دفع المستحقات مهما كانت الأسباب لأعمال تمّ إنجازها وموّلها المقاولون عبر المصارف بفوائد عالية.

وأبدت النقابة تفاؤلها من جدية الحوار الذي يتناول مشاكل المقاولين، ولو لم يأتِ على مستوى مطالبها ، واعتبرت أن الاتصالات والجولات المستمرة التي قامت بها على المسؤولين، أثمرت البدء بالتسديد لمستحقات وزارتي الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه ولكن بوتيرة بطيئة، أما في ما يتعلق بالأموال المستحقة لهم من مجلس الانماء والاعمار فلم تحصل أي عملية دفع لغاية اليوم.
وأكدت النقابة على موقفها الثابت القائم على ضرورة وقف تنفيذ الأعمال في المشاريع التي لا يتمّ تسديد مستحقاتها وتمديد المهل لها واستمرار مقاطعة المناقصات المموّلة محلياً وعدم إطلاق الادارات العامة مناقصات بتمويل محلّي.

وناشدت النقابة الدولة التي تقوم بسياسة تقشفية، تسديد الأموال المستحقة عليها بغية تحريك عجلة الاقتصاد وخاصة قطاع المقاولات القابع في دائرة الركود.

➢ اتحاد المقاولين العرب بحث مشاركة المقاولين بمشاريع إعمار الدول العربية

بتاريخ 8 أيار 2019، عقد إتحاد المقاولين والبناء العرب إجتماعه السنوي في القاهرة، بحضور رؤساء النقابات ومنظمات المقاولين في الدول العربية، بمشاركة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية ممثلة بعضو مجلس الإدارة ـ أمين السر السيد محمود مهدي.

تضمنت الجلسة موافقة الأعضاء على إقرار ميزانية الاتحاد، ثم جرت مناقشة آلية مشاركة المقاولين في مشاريع إعادة إعمار الدول العربية التي شهدت حروبا، وذلك من خلال دعم إنشاء تحالفات بين المقاولين. وجرى بحث إقامة مؤتمر في العراق بحضور وزراء الإسكان العرب للإطلاع على كل المشاريع التي ستُطرح لإعادة الإعمار وشرح الإجراءات والشروط لعمل الشركات في العراق من أجل تسهيل مشاركة المقاولين من كل الدول العربية عوضاً عن المقاولين الأجانب، كما ناقش المجتمعون الطلب من مجلس الوحدة الإقتصادية التدخل لتسهيل عمل المقاولين في كل الدول العربية وإعطاء تسهيلات في التمويل.

➢ نقابة المقاولين ذكّرت بمطالبها ودعت لتضمين الموازنة خفضاً حقيقياً للنفقات

بتاريخ 9 أيار 2019، أثنت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية برئاسة المهندس مارون الحلو، على الجهود التي تقوم بها الحكومة بغية إقرار الموازنة العامة، وشددت على ضرورة أن تتضمن الموازنة خفضا حقيقيا للنفقات للجم العجز، واتخاذ الاجراءات الاصلاحية الضرورية. واعتبرت في بيان أصدرته إثر الاجتماع الدوري لمجلس إدارتها برئاسة الحلو، أن حل المشاكل الإقتصادية والقطاعية ومنها قطاع المقاولات يكمن في تحقيق معدلات نمو مرتفعة عبر إطلاق عجلة القطاع الخاص واستعادة دوره الأساسي وحيويته وخفض الفوائد المصرفية وإجراء خفض هيكلي للنفقات العامة ووقف الهدر والفساد، وهذه الامور تشكل ركائز أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. شددت النقابة على ضرورة تحقيق مطالبها وهي:

1. إستكمال وزارة المال دفع المستحقات المتعلقة بالقرار رقم 99 لمشاريع ملحة لصالح مجلس الإنماء والإعمار، وكذلك الإفراج عن الحوالات التابعة لوزارة الطاقة والمياه العالقة في مديرية الخزينة في وزارة المال.
2. إدراج مجلس الوزراء بند المستحقات المزمنة وخصوصا التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل، والبالغة 130 مليار ليرة، ضمن موازنة 2019 استنادا الى المادة 52 التي أجازت للحكومة إصدار سندات خزينة لتغطية إعتمادات قانون برنامج تسديد ديون واعتمادات الإستملاكات.

3. وقف الحكومة تنفيذ المشاريع الممولة محليا حتى تسديد كل مستحقات المشاريع القائمة والممولة محليا.
4. تضمين الموازنة بندا يقضي باعتماد دفتر الشروط والأحكام العامة الذي لا يزال قيد الدرس منذ سنوات في مجلس النواب، وبندا يقضي باعتماد مرسوم مزاولة مهنة المقاولات في لبنان لرفع مستوى لبنان في هذا المجال الى مصاف الدول المتقدمة.

وأعادت النقابة التذكير بموقفها القاضي بإستمرار مقاطعتها لمشاريع المناقصات المطروحة من الإدارات والممولة محليا، ومساندتها للمقاولين الذين أوقفوا اعمالهم بسبب عدم قبض المستحقات المترتبة لهم على الحكومة، خصوصا تلك التي تعود الى المشاريع الملزمة وفقا للقرار رقم 99. كما حذرت من أن قطاع المقاولات في لبنان في خطر محدق، وشددت على ضرورة قيام الحكومة بالاصلاحات المنشودة مالياً وإدارياً وقطاعياً، واقرار موازنة تتضمن خفضاً فعلياً وحقيقياً للنفقات للجم العجز المتنامي بهدف نيل ثقة المجتمع الدولي والمباشرة بتنفيذ مشاريع مؤتمر سيدر.

➢ زيارة وفد النقابة الى مقر مجلس الانماء والاعمار ولقاء رئيسه

بتاريخ 14 أيار 2019، استقبل رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر في مكتبه وفداً من نقابة المقاولين برئاسة النقيب مارون الحلو. وجرى التداول في مواضيع عدّة، أبرزها: كتاب تعديل البند المتعلق بالفوائد الموضوع في دفاتر الشروط لتناقضه مع ما يتمّ إحتسابه من فوائد في المصارف اللبنانية، وقد جاء فيه: **حيث أن دفاتر الشروط الموضوعة والتي تلحظ بند الفوائد التي تستحق للمقاول من جراء التأخير في تسديد مستحقاته لدى الدولة اللبنانية، وحيث أن غاية البند هو تحصيل حق المقاول من الفوائد التي يتكبدها من جراء هذا التأخير، وبما أن الفوائد التي تحتسب وفقاً لدفاتر الشروط الحالية هي "ليبور+ 2%،**

London Interbank Offered Rate Issued by ICF Benchmark Administration

وهو مؤشر خارجي لا ينطبق على واقع الحال في لبنان، وبما أن جمعية المصارف في بيروت لديها مؤشر وهو Beirut Reference Rate (BRR) والذي يطبق على جميع المقاولين في لبنان من قبل المصارف اللبنانية.

لذلك، وحرصاً على حماية حق المقاول، وحيث أن روحية العقد هي دفع المبالغ التي تستحق على المقاول من فوائد جراء التأخير في دفع المستحقات بإستبدال المؤشر "ليبور+ 2%"، بالمؤشر الصادر عن جمعية مصارف بيروت وهو (BRR + 5%)، نأمل منكم الإسراع في إتخاذ قرار بهذا الشأن وإبلاغه الى جميع المقاولين بغية تقديم الكشوفات اللازمة بذلك.

بالإضافة الى ذلك جرى البحث مع الجسر في طريقة تسديد المستحقات، وإمكانية عدم التلزيم إذا لم يتوفر التمويل للمشاريع أو تمديد المهل.

➢ ورشة عمل حول المهارات والمهن في الأشغال العامة برعاية نقابة المقاولين

بتاريخ 22 أيار 2019، رعت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية في مقرها ـ كورنيش النهر، ورشة عمل من تنظيم المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية بالتعاون مع اليونيسيف ضمن اطار المبادرة المشتركة بين المنظمتين وبالشراكة مع المؤسسة الوطنية للاستخدام وشركة "ريمارك" التي اعدت الدراسة. حضر ورشة العمل النقيب المهندس مارون الحلو واعضاء مجلس النقابة وممثلين عن منظمتي العمل الدولية واليونيسيف ووزارة العمل، كما حضر ممثلون عن المجلس الأعلى للخصخصة، مجلس الانماء والاعمار، المديرية العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني والمركز التربوي للبحوث والإنماء.

إستهلت الورشة بكلمة لمنسقة برامج التعليم والتدريب المهني الوطنية في منظمة العمل الدولية السيدة رانيا حكيم ومما جاء فيها إن "المنظمة تلتزم بدعم التعليم ذات الجدوى لتطوير المهارات والحصول على وظائف لائقة. وان مشاركتنا في التعليم والتدريب الفني والمهني تعتمد على النتائج التي حققتها السلطات الوطنية وشركاؤنا وهي تركز على:

1. تحسين الوصول الى التعليم والتدريب المهني والتقني.
2. تحسين جودة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مراجعة المناهج الدراسية ودعم التعليم القائم على العمل.
3. سد الفجوة بين المهارات المكتسبة من خلال التعليم والمهارات المطلوبة للوصول الى سوق العمل من خلال توفير فرص التعليم القائمة على الكفاءات وتعزيز ظروف العمل والضمان الاجتماعي وتحسين معلومات سوق العمل وإشراك القطاع الخاص من خلال إنشاء هيئات قطاعية لتحديد المهارات المطلوبة وتطوير سياسات سوق العمل والتوظيف.

ثم عرض النقيب الحلو لرؤية نقابة المقاولين إنطلاقاً من إهتمام النقابة بموضوع تحسين جودة التعليم المهني والتقني نظراً لأهميته في تأمين العمالة الماهرة في قطاع الأشغال ومهن البناء من خلال ركائز ثلاث:

1. ضرورة توصيف المهن المطلوبة استناداً الى حاجة سوق العمل، وبالتالي وضع البرامج النظرية والعملية لمواكبة التطور من خلال إشراك ارباب العمل.

2. تأمين التدريب العملي للطلاب في الشركات والمصانع أثناء الدراسة حيث يستفيد الطالب ورب العمل معاً، وبذلك تتأمن ديناميكية عالية وفعالة لفرص العمل في المستقبل، علماً أن هناك 12 دولة تبنت التجربة الإلمانية (Dual System) حيث تشكل الدراسة النظرية 30% من الفترة الدراسية، والتطبيق العملي في الورش والشركات والمصانع 70%.
3. ضرورة اشراك القطاع الخاص من خلال الشركات والمصانع وأصحاب العمل بتقييم اداء الطلاب والخريجين.

ورأى الحلو أن معالجة الهوة بين أعداد المهندسين الكبيرة (70 ألف مهندس) والعمالة الماهرة (غير الكافية) تتطلب القيام بالخطوات التالية:

1. تعديل مرسوم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني بحيث يتم إشراك أصحاب العمل من مقاولين وصناعيين.
2. تحسين جودة التعليم المهني وربطه بحاجة السوق لجذب الأهالي والطلاب الى التعليم المهني وخصوصا بعد تأمين الرعاية الصحية وحوادث العمل.
3. إعادة توصيف المهن بالتعاون مع أرباب العمل.
4. التركيز على الجانب العملي للتدريب المهني من خلال استيعاب التدريب في المصانع والورش.

وبعد إختتام الجلسة الأولى، قدمت السيدة جومانا بريهي من شركة "ريمارك" عرضاً لمضمون الدراسة حول البنية التحتية ومؤتمر "سيدر" وقطاع العقارات، حيث بيّنت أن نسبة 75 % من الشركات التي تمت مقابلتها عملت في مشاريع حكومية وأن نسبة 90% منها عملت مع شركات كبيرة تكافح اليوم من أجل الصمود والاستمرار. كما أوردت الدراسة أن معظم الشركات توظف عمالها حسب سلم المهارات من الأقل مهارة الى الأكثر احترافا وفق التصنيف الوطني لسلم المهارات وتبين أن ثلاثة من كل خمسة موظفين في منطقة بيروت الكبرى يتمتعون بمهارة أو مستوى أعلى، ما يعكس مستوى المهارات العالية في إجمالي القوى العاملة.

ختاماً، توزعت التوصيات التي أسفرت عن ورشة العمل حول المهارات والمهن في قطاع الأشغال العامة وفق التالي:

- **توصيات للحكومة وصانعي السياسة**

1. الإجتماع بمعاهد التعليم المهني والتقني أو المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مرتين كل سنة لتحديد احتياجات التوظيف الخاصة بهم، (لجان قطاع البناء للمهارات والتعليم).
2. وضع إشارات للقطاع مع إبراز الكفاءات المطلوبة للحصول على الشهادة، (مركز التقييم والشهادات).
3. إطلاق مشروع رائد يمكن تعديله تدريجياً، (إطار تدريب متخصص في البنية التحتية العامة).
4. مراجعة وإعداد ونشر و/أو تعديل معايير الجودة الوطنية لقطاع البناء، (مراقبة الجودة).
5. دعم تطوير الإستراتيجية من خلال الدعم الفني ووضع المعايير لأفضل الممارسات، (تطوير استراتيجية للتعليم المهني والتقني).
6. تطوير الإستراتيجية الوطنية للتدريبات بناء على خبرة القطاع والإحتياجات الحقيقة للسوق، (استراتيجية تدريب وطني للبنية التحتية العامة).

- **توصيات لمعاهد التدريب والتعليم**

1. وضع مناهج لتطوير المهارات الشخصية وفرضها على جميع معاهد التعليم المهني والتقني، (التدريب على المهارات اللينة).
2. إنشاء لجنة فرعية لقطاع الإتصالات داخل لجنة البنية التحتية وتحديد معظم المهن الجديدة الناشئة باستمرار ذات الصلة، (منهج خاص بالبنية التحتية للإتصالات).

- **توصيات للمؤسسة الوطنية للإستخدام**

1. توفير التوجيه الإستراتيجي والإستشارات والمبادئ التوجيهية بشأن أهمية تكافؤ الفرص والتوظيف حسب الجدارة، (تدريبات الموارد البشرية).
2. تنظيم معرض وظائف لقطاع البنية التحتية العامة أو أي فعاليات أخرى تربط شركات البنية التحتية العامة بالموظفين المحتملين، (توفير توجيه مهني للقطاع).
3. تحديد المنظمات غير الحكومية ومعاهد التعليم المهني والتقني في المناطق الرئيسية من أجل تقديم هذه التدريبات بافضل شكل ممكن وإستهداف المجموعات المناسبة، (حقوق عمال ودورات تدريبية).

- **توصيات للقطاع الخاص**

1. إختيار إثنين الى ثلاثة متدربين للإنضمام الى الشركة في العطلات الصيفية كل سنة، (وظائف توجيهية على المدى القصير ووظائف تدريبية).

➢ صرخة الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المقاولين: مستحقاتنا أو الاعتصامات المفتوحة

بتاريخ 19 حزيران 2019، عقدت الجمعية العمومية غير العادية جلستها برئاسة النقيب مارون الحلو وأعضاء مجلس الادارة، وحشد من المقاولين المتضررين، حيث جرى عرض للمشاكل التي يعانونها والوضع الذي وصلوا اليه بعدما بات يهدد شركاتهم بالإفلاس وزيادة البطالة بسبب عدم تسديد الدولة للمستحقات المترتبة، وارتفاع نسب الفوائد المصرفية.

بعد إنتهاء جلسة الجمعية العمومية غير العادية عقد رئيس مجلس إدارة النقابة النقيب مارون الحلو مؤتمراً صحافيا، عرض خلاله وضع قطاع المقاولات والمقرارات التي تمّ التوافق عليها خلال الجمعية العمومية، وقال: "منذ ستة اشهر انعقدت الجمعية العمومية السنوية ودقت ناقوس الخطر بعدما درست الأوضاع المتردية لقطاع المقاولات. وقمنا بعدها بعدة اتصالات وإجتماعات مع رئيسي الجمهورية والحكومة ووزراء المال والأشغال العامة والطاقة والمياه ورئيس مجلس الانماء والاعمار وحاكم مصرف لبنان، حيث قدّمنا لهم شرحاً مستفيضاً عن المشاكل التي تعترضنا، وأهمها عدم دفع المستحقات المزمنة والحالية؛ وأوضحنا بالتفاصيل وبإسهاب المعاناة التي نواجهها منذ بداية 2018 وما قبل، وهذه بعض الأرقام المتوجبة على الدولة:

- 130 ملياراً مصالحات وفروقات اسعار لمواد التمويل الداخلي PIU منذ تولي الرئيس نجيب ميقاتي وزارة الأشغال.
- 45 مليون دولار فروقات اسعار مزمنة.
- 90 مليون دولار كشوفات وزارة الاشغال.
- 20 مليون دولار كشوفات وزارة الطاقة.
- 300 مليون دولار وفق القرار 99، وهناك اقتراح بجدولة المبلغ على ثلاث سنوات، وقد قام وزير المالية بدفع 200 مليار ليرة عن سنة ٢٠١٨ الى مجلس الانماء والاعمار وهذا غير كاف اطلاقاً. وهذا المبلغ دفعه المقاولين للمصارف كدين بفوائد تتراوح بين 6 و8 %، وأصبحت اليوم بين 12 و14% ، وما زالت الفوائد ترتفع وتتضاعف.

كما أضاف الحلو بأن هذه المستحقات حق، ومن واجب الدولة تسديد ما عليها وهذه مسؤولية الحكومة مجتمعة. هذا القطاع يمثل 30% من الناتج المحلي، وذلك واضحاً من قيمة الدين المترتب للمقاولين والذي يبلغ 22 مليار دولار من أصل 60 ملياراً في المصارف. لقد مضت ستة أشهر من دون أن

يرف جفن لأي مسؤول، ولم يُتخذ بعد أي قرار حاسم بذلك، على الرغم من أننا طرحنا إجراء مقاصة بين الضرائب والمستحقات، ولم يأت الجواب حتى الآن. لن نستكين الى حين تحقيق مطالبنا، واذا استمر الوضع على ما هو فسنقوم بوقف كل الأشغال على كل الأراضي اللبنانية. وأكد نقيب المقاولين أن المصارف التي كانت تتوسل لتمويل المشاريع أصبحت اليوم تضغط على المقاولين لتسديد ديونهم عن مبالغ لم يتقاضوها كما أنها لا تتعامل معهم بالأسلوب الملائم في هذه الظروف الصعبة، ولا تسهّل لهم التعامل معها، بل تخفّض مستوى التسليفات وترفع الفوائد. الحلول موجودة ويلزمها قرار جريء من الحكومة:

1. جدولة المستحقات القديمة والمزمنة نقدا أو بسندات خزينة.
2. دفع كشوفات أشغال قيد التنفيذ فوراً.

إن صرف الموظفين والعاملين قائم على قدم وساق في معظم الشركات، وقد بلغ حدود الـ 50%. نتيجة عدم تسديد مستحقات الأعمال المنجزة من قبلنا، ورغم ذلك يستمر المقاولون بتنفيذها. هذه ديون على الدولة وعليها دفعها، فهي مَدينة لنا، ولتعتبرنا مقرضين لها بتلك المبالغ، كما سنسعى أيضا الى المطالبة بالفوائد التي نتكبدها. لسنا هواة اضرابات ولا اعتصامات ولا اقفال طرقات، لكننا متشبثون بحقوقنا وسندافع عن شركاتنا ومهندسينا والاداريين العاملين فيها والعمال والمتعهدين الثانويين من الباطن.

كما رأى الحلو بأن الأسوأ من كل ذلك هو السؤال: "أي مستقبل للقطاع؟ لا أعمال جديدة في القطاعين العام والخاص، فبرنامج "سيدر" طال انتظاره ولن يرى النور قبل سنتين، وقد تأخر سنة كاملة كانوا يقومون فيها بتأليف الحكومة. ولا قطاع خاص يستثمر في ظل الفوائد الباهظة التي يتقاضاها أصحاب الأموال من المصارف، فلماذا العمل والاستثمار؟

لا مسؤولية في السوق بسبب السياسة النقدية المتبعة من مصرف لبنان، حفاظا على العملة الوطنية، وهذا ما أوصل الى وقف الدورة الاقتصادية. من المسؤول عن تدهور أوضاع الشركات والعاملين فيها؟ ولماذا تستمر الجامعات بتخريج 4000 مهندس سنويا؟".

وسأل الحلو عن مصير 75 ألف مهندس مسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس، يعمل نصفهم اليوم في لبنان وفي الخارج، وما هو مصير 25000 مهندس يعملون اليوم في لبنان. هل هي البطالة أم مزيد من الهجرة أم تفتيش عن مهنة أخرى؟ اسئلة برسم المسؤولين نريد أجوبة صريحة عنها.

وقال الحلو: لقد بنينا الشرق من العراق الى السعودية الى الخليج الى كل الدول العربية وافريقيا أيضا وحتى اميركا اللاتينية. وكنا قد بدأنا في النقابة تأهيل وتطويع القطاع بسلسلة تدابير ودراسات ومراسيم وقوانين، في انتظار ورش عمل في لبنان والخارج. لماذا تريدون هدم هذه الطاقة وتلك المؤسسات التي أثبتت جدارتها وكانت سبّاقة بدعم خزينة الدولة في دفع جميع الضرائب والرسوم؟.

المقررات

وختم النقيب الحلو كلامه بالقول: "الجمعية العمومية هي سيدة القرار، وقد وافقت على مقررات مجلس الادارة الأربعة وهي:

1. تأكيد توقف المقاولين عن الاشتراك في المناقصات الممولة محليا، الى حين سداد مستحقاتهم.
2. الطلب من الإدارات العامة والوزارات عدم إطلاق أي مناقصة الى حين تأمين السيولة.
3. تمديد المهل التي تتضمنها العقود الجارية الى حين تأمين التمويل اللازم لها.
4. التمني على الادارات الملزّمة الموافقة لمن يرغب من المقاولين فسخ العقود الجارية معها.

واعلن أن "الجمعية العمومية اقترحت خطة تحرك للمرحلة المقبلة، "وهي في صدد متابعة تحركها لإنقاذ القطاع والعاملين فيه، وسننزل الى الشارع للاعتصام حتى تحقيق مطالبنا".

➢ زيارة وفد النقابة الى وزير العمل

بتاريخ 3 تموز 2019، زار وفد من مجلس إدارة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية برئاسة النقيب المهندس مارون الحلو وزير العمل كميل ابو سليمان حيث جرى البحث في الأمور المستجدة في موضوع العمالة الأجنبية، وتناول اللقاء النقاط التالية:

1. الرسوم المستحقة على المقاولين بعدما تبين ان الرسم السنوي المفروض على اجازة العمل للعمال الأجانب إرتفعت مع موازنة 2019 من 125 الف ليرة لتصبح 250 الف ليرة، أي بنسبة 9.23 في المئة.
2. على الرغم من أن رسم عقد العمل لا يزال نفسه 240 الف ليرة، إلا أن رسوم التأمين وبدل الفحوصات الطبية التي أضيفت عن كل عامل رفع معدل رسم عقد العمل الى 725 الف ليرة في السنة، كما أن مفتشي وزارة العمل لديهم غرامات يفرضونها لدى وجود مخالفة ما.
3. رسوم الإقامة السنوية لدى الأمن العام 350 الف ليرة.
4. رسوم صندوق الضمان تبلغ 1،632 مليون ليرة، لكنها مع الزيادة الملحوظة في موازنة 2019 ستوازي 1،800 دولار عن كل عامل، وفي حال حصلت زيادة على الحدّ الأدنى للأجور فإن الرقم سيتجاوز الـ 2000 دولار.

شدد مجلس الإدارة خلال اللقاء على عدم تعاطي وزارة العمل مع المياوم في المرحلة الحالية بإنتظار إيجاد حل قانوني لوضعه أو معاملته كعامل موسمي يمكن استبداله كل فترة.

بتاريخ 22 تموز 2019، عقد وفد من مجلس النقابة ضمّ المهندس عبده سكرية والمحامي جان صفير المستشار القانوني للنقابة ومقاولين ممثلين عن شركة الجهاد جلسة تقنية مع مستشار وزير العمل ايلي جعجع لمتابعة الأمور التي تهم المقاولين، وقد واكد المستشار جعجع حرص وزير العمل على معالجة مشاكل المقاولين ومساعدتهم بحسب ما تقتضيه القوانين خصوصاً لجهة ضرورة حصول المقاول على إجازة عمل للعمال في بعض المهن، كما ستسعى الوزارة من باب الحرص على تسهيل عمل العمال في قطاع المقاولات الى إعتماد إجراءات مؤقتة بانتظار صدور القرارات والقوانين بشأنها ومن أبرزها: موضوع التفتيش حيث سيراعي مفتّشو الوزارة وضع المقاولين ولن تفرض أية إجراءات خلال دورات التفتيش المرتقبة على المقاولين وسيكون المياومين خلال الثلاثة أشهر الأولى غير خاضعين لقانون العمل ولا لموجبات الضمان الإجتماعي.

على أن يتم بعد ذلك اعتماد بطاقة عمل بكلفة 60 الف ليرة لكل عامل سوري ولمدة ستة اشهر ومن يبقى من العمال المياومين بعد نهاية هذه الفترة سيتم إعتبارهم كأجراء عاديون ويخضعون لقانون العمل وتلزمهم إجازة عمل بإستثناء بعض المهن مثل الفورمان، سائق الجرافة والكميون والآليات الثقيلة. كما تدرس الوزارة إمكانية خفض رسم الضمان الإجتماعي على المياومين خلال هذه الفترة حتى إصدار القرارات المناسبة لها.

البند	المبلغ ل.ل	النسبة ٪	الملاحظات
• الرسم السنوي المفروض على اجازة العمل للأجانب	٢٥٠،٠٠٠	٩,٢٣	ازداد بالموازنة من ١٢٥,٠٠٠ إلى ٢٥٠,٠٠٠
• رسوم عقد العمل	٢٤٠،٠٠٠	٨,٨٧	
• رسوم التأمين	١٣٥،٠٠٠	٥	
• بدل فحوصات	١٠٠،٠٠٠	٣,٧	
• المجموع	٧٢٥،٠٠٠	٢٦,٨	
• رسوم إقامة أمن عام	٣٥٠،٠٠٠	١٢,٩٣	
• رسم ضمان	١،٦٣٢،٠٠٠	٦٠,٢٧	ـــ الحد الأدنى شهرياً ٦٧٥ الف ويحتسب رسم على ٨٠٠ الف ل.ل ـــ الحد الأدنى للأجور سنوياً ×١٢= ٩،٦٠٠،٠٠٠ ل.ل ـ يقتطع عن العامل السوري١٧٪ وليس ٢١،٥٪ ٩،٦٠٠×١٧ ÷١٠٠=١،٣٧٧،٠٠٠
مجموع الأعباء سنوياً	٢،٧٠٧ مليون ل.ل أي ما يعادل ١٨٠٤$	١٠٠٪	

➢ مؤتمر صحفي: الضغط بالشارع لدفع المستحقات والمطالبة بهندسات مالية للمقاولين

إستباقا لأي تحركات تصعيدية، أطلق نقيب مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية المهندس مارون الحلو صرخة وجع المقاولين مطالباً بمستحقاتهم المتأخرة في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مقر النقابة، بتاريخ 25 أيلول 2019، بحضور أعضاء مجلس الإدارة وحشد من المقاولين المتضررين من تأخير دفع مستحقاتهم المالية بعنوان "**معاناة قطاع المقاولات والمستحقات المترتبة لهم على الدولة**".

عرض الحلو لأوضاع المقاولين نتيجة التأخير في دفع مستحقاتهم وقال: إن القطاع مهدد ومستقبله غامض، فالمشكلة اليوم لم تعد محصورة بالركود في قطاع الأعمال والإستثمارات، بل هي أكبر بكثير وتتعلق بإطفاء بريق قطاع أساسي نفتخر ونعتز به في لبنان كما في الخارج. وتناول بالأرقام المستحقات القديمة والجديدة المترتبة للمقاولين على الدولة والتي تبلغ قيمتها 596 مليون دولار، منها 265 مليون دولار هي عبارة عن مستحقات فورية محوّلة للقبض، و300 مليون دولار المتبقية مستحقات يمكن تقسيطها لفترة ثلاث سنوات أو تسديدها من خلال سندات خزينة.

أضاف الحلو أن المصارف تتقاضى فوائد مرتفعة من المقاولين، وان هذا الأمر يزيد من حجم الأعباء. هل المطلوب هو القضاء على القطاع؟. ثم ناشد الحلو الجهات المسؤولة، وبالتحديد مصرف لبنان لإيجاد حلول لتلك الفوائد من خلال وضع هندسات مالية خاصة بالمقاولين.

المقالع والكسارات

كما تناول النقيب موضوع المقالع والكسارات ومسألة فقدان المواد وارتفاع الأسعار، ودعا الى ضرورة اعتماد اللامركزية أي أن يكون هناك كسارة واحدة في القضاء شرط مراعاة المعايير البيئية والسلامة العامة وإعادة تأهيلها دوريا.

وفيما أثنى الحلو على "الدور الذي يلعبه وزير البيئة فادي جريصاتي بطرحه مشروعاً كاملاً متكاملاً لوقف المجزرة البيئية التي تحصل بوقف عمل المقالع والكسارات منذ ثلاثة أشهر"، أكد "عدم موافقة المقاولين على استيراد الرمل بل على السماح باستخراج الرمول من مجاري الأنهر أو من البحر".

الحفريات والنقل

أما حول مسألة الحفريات والنقل فمن الضرورة وقف فرض ضريبة غير مباشرة على بدل نقل الناتج والتي تقضي بتسديد رسوم على جميع الحفريات التي تحصل، نظرا الى التداعيات السلبية التي سيتركها هذا الأمر على حركة الإستثمار.

مطالب المقاولين

في موضوع الأزمة المالية والإقتصادية التي تعاني منها البلاد خصوصاً في ما يتعلق بأزمة شح الدولار وفقدان السيولة، رأى الحلو أن الدورة الإقتصادية متوقفة والنشاط العقاري في حالة جمود والشقق السكنية تنتظر من يشتريها، وشركات المقاولات تُعاد هيكلتها بنسبة 50 في المئة. وفي الختام جدد النقيب الحلو مطالب النقابة الواجب تلبيتها بشكل فوري كالتالي:

1. على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إيجاد حلول للفوائد الباهظة التي يسددها المقاولون، اذ من حق المقاولين أن يتم إعداد هندسات مالية خاصة بهم.
2. على وزير الإقتصاد والتجارة إيجاد السبل الكفيلة لمنع انهيار القطاع الذي يترنح.
3. على الحكومة مجتمعة دفع المستحقات المترتبة عليها. فنحن لن نقبل بعد اليوم أن ينجز المقاول أعمالا من دون أن يستوفي حقه وهذا الأمر مسؤولية الدولة بأجمعها.

مستحقات المقاولين حتى تاريخ ٢٠١٩/٨/٣٠			
الجهة	الجهة	المبلغ المستحق $	الاقتراح
مجلس الانماء والاعمار CDR	قرار ٩٩	٣٠٠ مليون دولار لم تحول مالية عن ٢٠١٨	١٠٠ مليون فوراً عن العام ٢٠١٩ ١٠٠ مليون عن العام ٢٠٢٠ ١٠٠ مليون عن العام ٢٠٢١
مجلس الانماء والاعمار CDR	خطة النهوض	٢٠٠ مليار ليرة ما يعادل ١٣٣ مليون دولار جداول من ١/١/٢٠١٩ وحتى ٢٠١٩/٨/٣٠	تحويل المبلغ حسب الجداول الشهرية المرسلة إلى وزارة المال بشكل دوري وشهري وفوري ٢٥ مليار شهرياً وهذه الجداول موجودة حالياً في وزارة المالية
مجلس الانماء والاعمار CDR	موجودة في مجلس الانماء والاعمار وبحاجة إلى تأمين اعتمادات لتمويلها	٤٤,٩٣٥ مليون دولار	سندات خزينة أو قانون برنامج
وزارة الطاقة ووزارة الأشغال	وزارة المالية من ١/١/٢٠١٩ وحتى تاريخه	٤٨ مليار ما يعادل ٣٢ مليون دولار	دفع فوري حوالات مطبوعة في مديرية الخزينة
وزارة الطاقة ووزارة الأشغال	وزارة المالية عن عام ٢٠١٨	غير محدد	تتراكم في الصرفيات والخزينة ولا نستطيع تحديدها لانها تزيد يومياً
وزارة الأشغال	موجودة في وزارة الأشغال العامة وبحاجة إلى تأمين اعتمادات لتمويلها	٨٧ مليون دولار منذ أكثر من عشر سنوات PIU ـ فروقات أسعار ـ مصالحات	سندات خزينة أو ضمن قانون البرنامج
المجموع ٥٩٦,٩٣٥,٠٠٠$ فقط خمسماية وستة وتسعون مليون وتسعماية وخمسة وثلاثون ألف دولار			
ـ مستحقات فورية ٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠ فقط مئتان وخمسة وستون مليون دولار. ـ مستحقات مبرمجة ٢٠٢٠: ١٠٠فقط مئة مليون دولار. ـ مستحقات مبرمجة ٢٠٢١: ١٠٠ فقط مئة مليون دولار.			ـ مستحقات تدفع كقانون برنامج أو سندات: ١٣١,٩٣٥,٠٠٠ فقط مئة وواحد وثلاثون مليون وتسعماية وخمسة وثلاثون ألف دولار. ملاحظة: ان المستحقات لا تشمل كشوفات الطاقة والأشغال عن الفترة ١/١/٢٠١٩ إلى ٢٠١٩/٨/٣٠

➢ تلزيم البرنامج الإلكتروني لتصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس

في شهر تشرين الأول 2019 وقّع إتحاد المهندسين اللبنانيين ممثلاً بنقيب المهندسين المهندس جاد تابت ونقيب مهندسي الشمال المهندس بسام زيادة ونقيب مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية المهندس مارون الحلو إتفاق تلزيم البرنامج الإلكتروني الموحد لمرسوم تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس رقم9333 الصادر بتاريخ 2002/12/26 مع شركة Everteam، بحضور أعضاء اللجنة المشتركة ورئيس الفرع الخامس جوزف معلوف وعضو مجلس إدارة نقابة المقاولين عبدو سكرية.

إضافة الى أن هيئة التصنيف الموحدة ستتمثل فيها كل الوزارات والإدارات والمجالس التي تملك صلاحيات تلزيم أشغال أو دراسات هندسية بالإضافة الى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ونقابة المقاولين.

➢ المقاولين أثنت على تفعيل العلاقات اللبنانية ــ الاماراتية

أثنت نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية برئاسة المهندس مارون الحلو، على إعادة تفعيل العلاقات اللبنانية ــ الإماراتية وإنهاء القطيعة التي إستمرت عدة سنوات، وتوقعت عودة الإستثمارات والسياح الإماراتيين قريباً الى لبنان، مع ترقب مرحلة انطلاق مشاريع مؤتمر "سيدر" التي يعوّل عليها رجال الأعمال.

إذ قال النقيب حلو ان لا حلول في القريب العاجل في ظل عدم مبادرة الحكومة الى تسديد مستحقات المقاولين أو إيجاد وسيلة لتخفيف الأعباء التي يتحملونها، ما جعل القطاع في حال من التعثر فضلا عن القطاعات المرتبطة به من تجار البناء والصناعات وغيرها.

كما ان وضع القطاع المتعثر معروف من قبل كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزراء المال والطاقة والأشغال العامة ورئيس مجلس الإنماء والإعمار وحاكم مصرف لبنان، وهم يعلمون المشاكل التي تعترضنا منذ العام 2018 وما قبل، ولكن للأسف لم يأت جواب مطمئن حتى الآن. كل ما نطرحه هو حق لنا ومن واجب الدولة سداد ما تبقى لنا من كشوفات لدى وزارتي الطاقة والأشغال للعام 2018 وهي تقارب الـ 55 مليار ليرة لبنانية، و130 مليون دولار أميركي مصالحات وفروقات أسعار.

وإذ أكد رفض النقابة لأي ضرائب جديدة يتردد تضمينها في موازنة 2020، باعتبار أن لا أحد قادر على تحملها في هذه المرحلة الدقيقة خصوصاً في ظل غياب أي نمو إقتصادي بما سيزيد من بطء العجلة الإقتصادية أكثر، أيد صرخة وتحرك القطاع التجاري الذي نظم في 2019/10/10 وقفة رمزية منعاً لانهيار القطاع الخاص الذي يحتاج الى دعم لاستعادة دوره وحيويته، ولفت الى أن الأزمة باتت تتعاظم اليوم ككرة الثلج مهددة القطاع الخاص بكل مؤسساته بعد تراجع أرقام الأعمال فيها.

وحذر أخيراً من أن تجاهل الحكومة للواقع المؤلم في القطاعات الإنتاجية والإقتصادية حيث هناك أقفال وصرف للموظفين سيجعلها تواجه تحركات سلبية ستنعكس على الوضع العام.

➢ وفد النقابة يزور نقابة المحامين للتهنئة

في 4 كانون الأول 2019 زار مجلس إدارة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية برئاسة النقيب المهندس مارون الحلو نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف، للتهنئة بمناسبة إنتخابه نقيباً للمحامين.

إستهل النقيب الحلو كلامه خلال اللقاء بتهنئة النقيب خلف بإسمه وإسم النقابة، مؤكداً أهمية قيام تعاون بين نقابات المهن الحرة لما فيه مصلحة لبنان والقطاعات الإقتصادية والإنتاجية، وضرورة تعاون الجميع لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها لبنان على الصعيد السياسي ومحاربة الفساد والهدر، ولفت الى أن دور نقابة المحامين أساسي في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ لبنان من أجل بناء دولة القانون والمؤسسات وإنتظامها. والتي يُعوَّل أن تقوم بدورها كرافعة للوطن والعدالة لأنها كانت وستبقى حجر الزاوية لسلطة قضائية مستقلة لمحاربة الفساد.

ثم تطرّق الحلو الى المشكلة المالية التي يعانيها المقاولون نتيجة عدم تسديد الدولة لمستحقاتهم المتراكمة والتي تحولت الى ظلم في حقهم مع الأعباء الإضافية الناتجة عن ارتفاع معدلات الفوائد المصرفية، كما تناول القضايا التي تتابعها النقابة منذ سنوات ولم تتكلل المساعي بإنجازها وهي مرسوم تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس، دفتر الشروط والأحكام العامة ومشروع تنظيم مزاولة مهنة المقاولة.

ومن جهته أكد النقيب خلف أن نقابة المحامين مهنية ولا محاصصة فيها، وأبدى إستعداده لأي تعاون ونشاط مشترك بين النقابتين، والمساعدة على الصعيد التشريعي والقانوني لإقرار القوانين والمراسيم التي تساعد قطاع المقاولات، وشدد على ضرورة الضغط على المسؤولين من أجل تشكيل حكومة لديها القدرة على المحاسبة ومحاربة الفساد ووضع حدٍ للهدر، وأهمية إعتماد الحوكمة.

حضرات السادة،

للنقابة مؤسستان ملحقتان بها إضافة الى بنك للمعلومات، هما مجلة المقاول اللبناني وصندوق التعاضد الإستشفائي.

➢ بنك المعلومات

تابع بنك المعلومات هذه السنة ايضاً مواكبة التطورات التكنولوجية والتواجد على شبكة التواصل الاجتماعي، فعزز حضوره على موقع ال "Facebook" لأهميته كأبرز وسيلة تفاعل اجتماعي، إعلامي وتوثيقي.

كما ثابر على تحديث الموقع الإلكتروني الخاص به، فجدّد وطوّر الموقع، الذي بات همزة وصل بين النقابة من جهة والمقاول والشركات العاملة في المجال، وذلك لإطلاعهم على أبرز الأخبار والنشاطات والمشاكل التى تُعنى بالقطاع وتسهيل نشر أخبار النقابة وتأمين المعلومات لوزارة الأشغال العامة والنقل حول مؤشرات INSEE، وتزويد مجلة المقاول بأهم المؤشرات الإقتصادية وتيويم المعلومات المتعلقة بلوائح المؤهّلين لدى مجلس الإنماء والإعمار، وزارة الأشغال، ووزارة الطاقة والمياه. كما وساهم في تأمين اللوائح الخاصة بالمستحقات العائدة للمقاولين، في ذمة وزارة الأشغال العامة، والتي تعود لسنوات سابقة.

حالياً يجري إعداد مشروع لتطوير العمل الرقمي لبنك المعلومات من أجل الولوج الى المعلومة بالطرق العلمية الحديثة، إضافة الى تحديث الـ Website ليلاقي حاجات الزائر العصرية بطريقة أسهل.

➢ مجلة المقاول اللبناني

إسوةً بنظيراتها من الوسائل الاعلامية المكتوبة والمتخصصة في لبنان، واجهت المجلة بعض الصعوبات هذه السنة، التي شكلّت دفعاً لإنتشار الثورة التكنولوجية وتعزيزاً لوسائل التواصل الاجتماعي لا سيما في الأوساط الشبابية.

على الرغم من كل ذلك، فقد سعت المجلة لتحويل هذا التحدي إلى فرصة، فتحولت – بالتوازي مع الحفاظ على نسختها الورقية ــ نحو الإعلام الإلكتروني(فيسبوك، إنستغرام، تويتر ولينكدإن) وأصبحت حاضرة على هذه الوسائل للتواصل الإجتماعي المختلفة حيث تنشر أخبار المقاولين والمناقصات والمشاريع الهندسية العالمية والعربية فحققت بعض صفحاتها تفاعلاً إيجابياً مع الجمهور والقراء وجعلها

منصة إعلامية متميزة ومرجعية لقطاع المقاولات الذي ترعاه وتمثله نقابة المقاولين كما تحظى بإهتمام المهندسين والمهتمين.

إن هذه الجهود النوعية ستتيح توسيع قاعدة القراء والمتابعين الذين واكبوا المجلة منذ صدورها سنة 1994، وهم يتطلعون اليوم لمواكبة تقدمها على مختلف المستويات. وستواظب المجلة على إصدار النسخة الورقية كما درجت العادة بما يحافظ على حضورها الهام في الوزارات والإدارات العامة والمجالس والجامعات والسفارات والمصارف وشركات المقاولات والتأمين ومواد البناء، كما ستحافظ على وجودها في المكتبات بين نظيراتها من المجلات الإقتصادية اللبنانية والعربية فضلاً عن تفردها بكونها صوت المقاولين ومرجعيتهم الإعلامية.

➢ صندوق التعاضد الاستشفائي

عشرون عاماً مرّت على تأسيس صندوق التعاضد الإستشفائي. وهو مستمر بتغطية كامل الحالات المرضية، حتى تلك المستعصية منها.

وان انتساب صندوق النقابة الى اتحاد صناديق التعاضد، جعل المنتسبين اليه يستفيدون من مركزي السمع والبصر اللذين افتتحهما الإتحاد في الحازمية والنبطية بمساعدة التعاضدية الفرنسية.

ان جميع المستشفيات في لبنان تستقبل المرضى المنتسبين الى صندوق النقابة الإستشفائي.

لهذا الصندوق، مجلسا اداريا خاصا به، لكن عمله لصالح النقابة، يحملنا الى التذكير بنشاطاته وتقديماته لإحاطة اعضاء النقابة علما بها، والإستفادة منها عند الحاجة.

ان صندوق التعاضد الإستشفائي استمر محافظا على ادائه المميز، في خدمة المنتسبين اليه، وعلى موقعه المتقدم من بين صناديق التعاضد الإستشفائية التابعة لنظام غلوب مد. علما ان التأمين يغطي عدد من الدول في الخارج، ومنها الدول العربية، شمال افريقيا وفرنسا.

لقد استمر الصندوق، ايضا هذه السنة، محافظا على ادائه المميز في خدمة المنتسبين اليه، بتغطية كاملة لحالات سرطانية كثيرة، بالإضافة الى مساعدة المنتسبين في المختبرات والصيدليات ودخول المستشفيات وتأمين المواعيد مع الأطباء لكي يشعر المنتسب بالرعاية الكاملة والإهتمام.

➢ الخاتمة

ختاماً، تنتظر الحكومة المقبلة مجموعة تحديات اقتصادية ومالية يجب عليها مواجهتها من خلال وضع أولويات يجب البدء بها، في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان. نعدد البعض منها:

1- تصحيح الاختلالات الخارجية التي تضخّمت نتيجة التراجع الملحوظ في حركة الأموال الوافدة:

2- تصحيح الاختلالات القائمة على صعيد المالية العامة التي وعلى الرغم من تحسنها النسبي في العام 2019 إلا أنها لا تزال غير قابلة للاستدامة:

3- تحفيز النمو الاقتصادي وخلق وظائف

مطالب اللبنانيين باتت معروفة، فالمشاكل واحدة والمصاعب واحدة، والمطلوب معالجات جذرية وجدية تتيح إعادة بناء الثقة المتصدعة بين المواطن والدولة.

ولعل أبرز العناوين تتخلص بما يلي:

1- وقف الفساد وضبط مكامن الهدر

2- إستعادة الأموال المنهوبة

3- إستعادة الثقة بالعملة الوطنية وحل أزمة الدولار

4- تطبيق قانون الإثراء غير المشروع

5- إطلاق فوري لخطة إصلاح الكهرباء

أ- تعيين الهيئة الناظمة

ب-تعيين مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان

ج- تلزيم بناء المعامل الجديدة

د- تفعيل الجباية

هـ- ظبط الهدر الفني

و- الخروج التدريجي من خيار البواخر لكلفته الباهظة

6- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مراعاة الشفافية

7- تطوير شبكة الهاتف الخليوي وزيادة المنافسة وخفض الأسعار

8- إعادة دراسة مشاريع السدود وتقييم الأثر البيئي لها وكل مشاريع المياه

9- الإهتمام بالمالية العامة وسبل خفض الدين العام

10-تطبيق خطة تقشفية لخفض الإنفاق دون المس بالنفقات الاستثمارية

11- البحث في سبل إعادة تفعيل القروض السكنية
12- الحد من التلوث والتشدد في تطبيق القوانين البيئية
13- إيجاد حل جذري لمشكلة النفايات والإستفادة من تجارب الدول الغربية
14- خلق حوافز لقطاعي الصناعة والزراعة لتعزيز فرص العمل وزيادة مساهمتها في الدخل القومي
15- إعادة النظر بالقوانين الضريبية ووضع سياسة ضرائبية جديدة

طبعاً، اللائحة تطول، ولكن هذه بعض العناوين التي تشكل أولوية عمل في المرحلة المقبلة والتي لم يعد من الممكن التغاضي عنها.

الآن وبعد نيل الحكومة الجديدة، برئاسة الدكتور حسان دياب، الثقة، فالعيون شاخصة على لبنان الموجود تحت المراقبة من قبل الدول ومؤسسات التصنيف الدولية، لمعرفة قدرة الحكومة على تحقيق الاصلاحات، لهذا فإن هذين الشهرين مفصليين بالنسبة لنا، حيث ينتظرنا تصنيف آخر، فإذا تحسن التصنيف ستتراجع بالتالي الفوائد المصرفية ويتحرك القطاع الخاص الذي يشكل العصب الحيوي للإقتصاد، الحل يكمن في اعتماد سياسة متكاملة لمعالجة اسباب الفساد والهدر تكون مبنية على الكفاءة والمثابرة والتضامن بين أهل الحكم، نحتاج اليوم الى الكثير من الجرأة للنجاح في عملية الإنقاذ.

النقيب.